

الفصل الثاني : فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في النظريات الاقتصادية

تهيأ :

ساد الاعتقاد لدى غالبية الاقتصاديين, قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى أن السياسة النقدية هي أهم السياسات التي تتبعها الدولة في المجال الاقتصادي, وتحظى باهتمام جيد من السلطة الاقتصادية والنقدية, وتتمتع بأهمية كبيرة ومستوى عال من الفعالية والكفاءة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, ولكن حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى, ووقوع الكساد واستمراره لعدة سنوات, وفشل السياسة النقدية في منع استمراره, قد زعزع وبشدة الثقة والاعتقاد في فعالية السياسة النقدية.

بعد هذا تحول الاعتقاد لدى الاقتصاديين من السياسة النقدية إلى السياسة المالية , حيث رأى الاقتصادي كينز, أن الأمر يتطلب تدخل الدولة بإنفاق استثماري ضخم, للقضاء على الكساد وتحقيق التشغيل الكامل.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية, عاد الاهتمام والاعتقاد بالسياسة النقدية لمكافحة التضخم, وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالسياسة النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار في الاقتصاد القومي.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث, في المبحث الأول ندرس السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي, أما المبحث الثاني نتطرق إلى السياسة النقدية والتحليل الكينزي, أما المبحث الثالث نتعرض إلى التحليل النقدي ونظرته إلى هذه السياسة, وفي الأخير نتعرف على المدرسة الكلاسيكية الجديدة ومكانة السياسة النقدية عندها.

المبحث الأول : السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي, على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية, ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر انطلاقاً من الفرضيات التالية (1) :

- النقود عبارة عن متغير حيادي, لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي؛
- التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج؛
- النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد و إنما تحدد مستوى الأسعار.

فالسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي يمكن استنباطها من النظرية الكمية للنقود, والتي تستند إلى مجموعة من الافتراضات (2) :

- كمية النقود تعتبر العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فزيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية؛
- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات؛
- تؤثر تغيرات كمية النقود على مستوى الأسعار, ولا يمكن لمستوى الأسعار أن يتغير تلقائياً ويؤثر على كمية النقود.

المطلب الأول : نظرية كمية النقود

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) بمثابة خلاصة للفكر والتحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد, ويمكن إرجاع ظهورها إلى ما أبداه الاقتصادي الفرنسي " جان بودان " (1530 – 1596), من أن الزيادة في كمية النقود المتداولة المتمثلة في الذهب والفضة في ذلك الوقت سيؤدي إلى انخفاض قيمتها, ثم اخذ بهذا التفسير من بعده عدد من الاقتصاديين الغربيين في مقدمتهم الاقتصادي الإنجليزي " دافيد هيوم" ورجل الأعمال الأيرلندي "كانتيون", الذي جاء بفكرة سرعة التداول لأول مرة, و " دافيد ريكاردو " الذي توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع

(1) مروان عطون، النظريات النقدية. دار البعث، الجزائر، 1989، ص.94.

(2) نفس المرجع، ص.95.

كميتها, باعتبار أن أي زيادة في كمية النقود سيترتب عليها زيادة مماثلة في الأسعار⁽¹⁾.

ولقد صيغت هذه النظرية رياضياً على يد الاقتصادي الأمريكي " فيشر " في شكل معادلة عرفت باسم معادلة التبادل, ثم تلتها صياغات محدثة تبنتها مدرسة " كامبردج " من قبل ألفرد مارشال وبيجو .

1/ معادلة التبادل :

إن معدلة التبادل التي صاغها " فيشر " سنة 1911, تؤكد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار, بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضياً كما يلي⁽²⁾ :

$$MV = PT.....(1)$$

حيث :

M : كمية النقود المتداولة, وهي عامل خارجي (تحدها السلطات النقدية).

V : سرعة دوران وحدة النقد (عدد المرات التي يتم فيها انتقال وحدة النقد من يد إلى أخرى

خلال زمن معين).

P : مستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل, وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند

مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.

ويمكن تحويل المعادلة (1) إلى معادلة أخرى, تحدد مستوى العام للأسعار:

$$P = MV / T.....(2)$$

وتصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين مستوى العام للأسعار وكمية النقد⁽³⁾, وهذا

يعني أن التغير في كمية النقود إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في

(1) أحمد زهير شامية، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص.104.

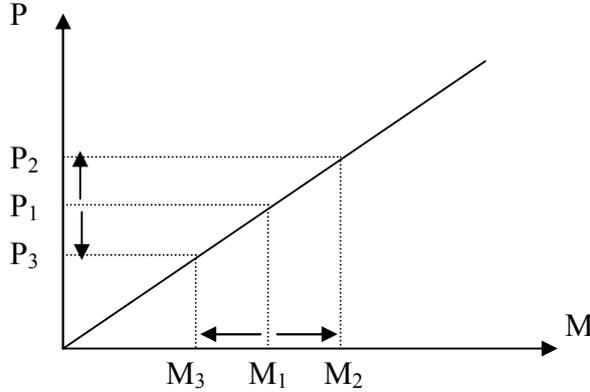
(2) Jean-Louis Besson, Monnaie et finance. OPU, Alger, 1993, p. 102.

(3) Ammour Benhalima, Monnaie et régulation monétaire. Op.cit, p.34.

مستوى الأسعار, مع ثبات كل من كمية المبادلات (T), وسرعة دوران النقد (V), وعليه فالمستوى

العام للأسعار دالة طردية في حجم النقد المعروض ويمكن التعبير عن نظرية كمية النقود بيانياً كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (3) : العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



المصدر : ضياء مجيد الموسوي, اقتصاديات النقود والبنوك . مرجع سابق, ص. 82 .

فزيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 , وانخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_3 ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 .

2/ صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة :

تختلف صيغة كامبردج في صورتها النيوكلاسيكية عن صيغة فيشر في صورتها الكلاسيكية, في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع القيمة بدلاً من تركزها على النقود كوسيلة مبادلة, إذ أن تحليل اقتصاديو مدرسة كامبردج من أمثال ألفرد مارشال وبيجو يتركز على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة (أي أرصدة نقدية سائلة لتمويل النفقات الاستهلاكية الجارية أو الحصول على أصول مالية), وهذا ما يطلق عليه مارشال بالتمويل النقدي, ويمكن التعبير على هذه الصيغة في شكل دالة للطلب على النقد كالتالي (1) :

$$M_d = KPY \dots \dots \dots (3)$$

(1) محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن- . منشورات برني، الجزائر، 1994، ص. 132.

حيث :

K : مقلوب سرعة تداول النقد وهي نسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها

على شكل أرصدة نقدية سائلة (1/V)

M_d : الطلب على النقد

Y : الدخل الحقيقي

P : متوسط الأسعار

ويمكن كتابة المعادلة (3) كما يلي :

$$P = MV/ Y \dots\dots\dots(4)$$

وتشير المعادلة (3) انه كلما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الإنفاق وبالتالي انخفاض الأسعار والعكس صحيح, وعليه فمعادلة كامبردج تعطي أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار.

وإذا ما كان الطلب على النقد M_d متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي وتمثله المعادلة (3)، فإن عرضه يعتبر متغير خارجياً تحده السلطات النقدية, وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية

حيث : $M_s = M_0$

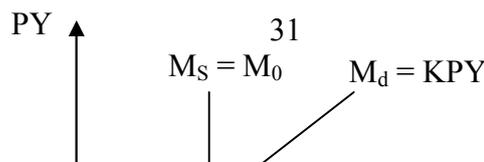
والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد M_s بالطلب عليه M_d :

$$M_s = M_d \Rightarrow M_0 = KP_e Y$$

حيث (P_e) يعبر عن مستوى الأسعار العام التوازني.

ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يلي :

الشكل رقم(4) : توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي



المصدر : محمد الشريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن- مرجع سابق, ص. 133 .

المطلب الثاني : التوازن الكلي والسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

1/ التوازن الكلي الكلاسيكي :

يستند النموذج الكلاسيكي إلى افتراضات أساسية هي (1) :

- أن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة حيث تسعى إلى تعظيم أرباحها الكلية؛

- قانون ساي للأسواق مضمونه أن " كل عرض يخلق الطلب عليه " , فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة يعرضها ليتمكن من شراء سلع الآخرين, فالعرض إذ يمثل القوة الشرائية لطلب سلع الآخرين, وطالما كل عرض يخلق طلبه فهذا يعني حدوث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل؛

- التوازن الكلي يتعلق بالسوق الحقيقي والسوق النقدي حيث أن التوازن في سوق السلع يتعلق بالأسعار النسبية, بينما يتوقف التوازن في سوق النقود على المستوى العام للأسعار.

ويحدث التوازن الكلي في النموذج الكلاسيكي بالتوازن الآني للقطاعين, القطاع الحقيقي (سوق

السلع والخدمات وسوق العمل) والقطاع النقدي (سوق النقد).

(1) أحمد أبو الفتوح، مرجع سابق، ص.349.

1/ سوق العمل :

يتحدد في سوق العمل كل من مستوى الاستخدام (N_e) ومعدل الأجر الحقيقي $(w/p)_e$, عند التقاء منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه كما هو مبين في (الشكل 5)، جزء (1)، حيث أن دالة الطلب على العمل (N_d) هي دالة عكسية في الأجر الحقيقي $N_d = f(w/p)$, ودالة عرض العمل هي دالة طردية في الأجر الحقيقي $N_s = f(w/p)$.

وبتحديد مستوى الاستخدام (N_e) في سوق العمل يتحدد مقدار الإنتاج (Y_e), حيث أن الإنتاج هو دالة طردية للعمل المستخدم في الأجل القصير وهذا باعتبار أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد في عناصر الإنتاج في التحليل الكلاسيكي (1).

ب/ سوق السلع والخدمات :

حسب قانون ساي, كل إنتاج معروض في السوق يجب عليه الطلب, وبالتالي فالطلب على الإنتاج (Y_e) يعتمد على حجم الدخل حيث :

$$Y = C + S$$

حيث : (Y) الدخل, (C) الاستهلاك, (S) الادخار.

بما أن الادخار عند الكلاسيك هو سلوك اقتصادي رشيد, وشكل من أشكال الإنفاق ويمول تلقائياً الإنفاق الاستثماري, وهو دالة طردية لسعر الفائدة $S = f(i)$, وأن الاستثمار ضرورة لا بد منها لتحقيق النمو الاقتصادي, وهو دالة عكسية لسعر الفائدة $I = f(i)$, فإن ($I = S$) وبهذا يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ويتحدد سعر الفائدة (i_e), حيث عندها يتساوى الادخار مع الاستثمار ويتحدد توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك المعروف كباقي, (الشكل 5), جزء (5).

ج/ سوق النقود :

في هذا السوق يتم تحديد سعر الإنتاج حسب المعادلة (4)، وبمعرفة السعر (P_e) التوازني يصبح بالإمكان معرفة معدل الأجر النقدي (W_e) طالما حدد الأجر الحقيقي في سوق العمل, (شكل 5), جزء (3).

(1) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.95.

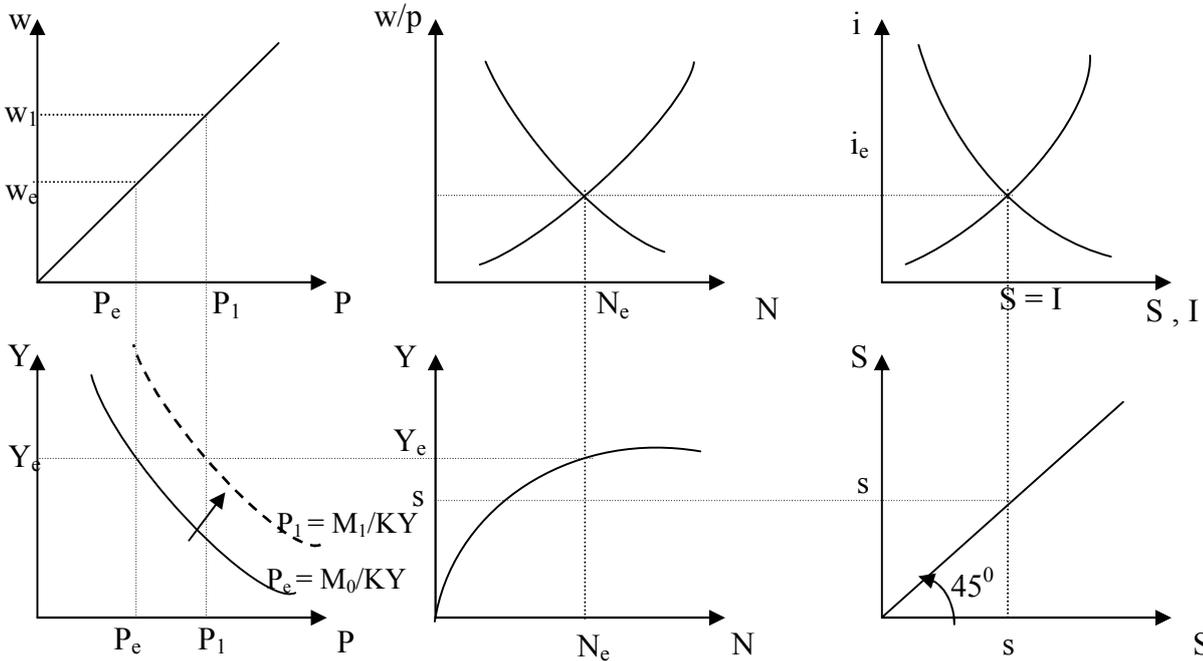
ويمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا في الشكل التالي :

الشكل رقم (5) : التوازن الكلي وأثر السياسة النقدية التوسعية في النموذج الكلاسيكي.

جزء (4) : تحديد الأجر النقدي

جزء (1) : سوق العمل

جزء (5) : سوق السلع والخدمات



جزء (3) : سوق النقد

جزء (2) : تحديد الإنتاج الكلي

جزء (6) : تحديد نسبة الادخار

المصدر : محمد الشريف إيمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن

واللاتوازن- ، مرجع سابق, ص. 138.

2/ أثر السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي :

إذا افترضنا أن عرض النقود قد زاد بمقدار (ΔM) , وانتقل من M_0 على M_1 (شكل (5) , جزء (3)) , ومع ثبات حجم الإنتاج الكلي عند مستوى العمالة الكاملة فان المتغيرات الوحيدة التي تتغير إثر تغير كمية النقود هي المتغيرات الاسمية, المستوى العام للأسعار , ومعدل الأجر الاسمي (النقدي) , حيث يرتفع المستوى العام للأسعار من P_e إلى P_1 وتكون هذه الزيادة بنفس نسبة الزيادة التي حدثت في M , أما بالنسبة لمعدل الأجر الاسمي فيكون تغيره بنفس النسبة التي يتغير بها

المستوى العام للأسعار, طالما أن الأجر الحقيقي لم يتغير لأنه يساوي الإنتاجية الحدية للعمل, وبهذا يرتفع W_e إلى W_1 (شكل (5) , جزء (4)) .

وخلاصة القول أن النقود والسياسة النقدية لا تؤثر على مستوى الإنتاج والتوظيف والدخل وسعر الفائدة، فالتغيير في الكتلة النقدية يسمح فقط بتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي.

وعليه فالسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية ليست فعالة وليس لها مجال إيجابي يذكر في ظل افتراضاتها المتمثلة خاصة في التوظيف الكامل وحيادية النقود وثبات سرعة دورانها، ومن هنا كان لا بد من تعديل هذه الافتراضات وجعلها أكثر واقعية، بعد أن أثبتت أزمة الكساد العالمي الكبير (1929 - 1933) عدم قدرة المدرسة الكلاسيكية على تحليل الواقع الاقتصادي الجديد (معالجة الاختلالات) وعجز النظرية الكمية للنقود في توجيه السياسة النقدية لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وهنا ظهر مفكر اقتصادي آخر سمحت أعماله ببناء نظرية معاصرة حديثة هو " جون مينارد كينز " .

المبحث الثاني : السياسة النقدية والتحليل الكينزي

إن استمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة، نتج عنه زيادة الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي، وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصادي الإنجليزي " جون مينارد كينز " (1) (1883 - 1946) في كتابه " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود " سنة 1936، كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث بذلك ثورة على التحليل الكلاسيكي.

(1) كان مدرساً بجامعة كامبردج كأستاذ للرياضيات، وقدم رسالة في نظرية الاحتمالات، ومن أهم مؤلفاته: محاولة حول الإصلاح النقدي (1923)، النتائج الاقتصادية للسيد ونستون تشرشل (1925)، رسالة في النقد (1930)، النظرية العامة للاستخدام وسعر الفائدة والنقود (1936)، أنظر:- عامر لطفي، النظريات الاقتصادية. دار الرضا للنشر، سوريا، 2002، ص 17-20.

- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف. الأكاديمية للنشر، ط1، الأردن، 1999، ص.239.

ويعتمد تحليل كينز على المبادئ والفرضيات التالية :

- الطلب هو الذي يخلق العرض؛

- التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة؛
- يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطاً ويؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي؛
- يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة، ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد وذلك باتباع السياسة المالية؛
- المنافسة ليست كاملة لان الطالبين والعرضيين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف.

المطلب الأول : الطلب الكلي الفعال عند كينز

يرى كينز بأن العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل القومي هو مقدار الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين هما : الطلب على الاستهلاك، والطلب على الاستثمار⁽¹⁾.

1/ الاستهلاك :

هو مجموع ما ينفقه كافة أفراد المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية لتأمين حاجياتهم خلال فترة زمنية معينة، وعلى الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، معدلات الضرائب وغيرها، إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك ويزيد بنسبة أقل كلما زاد الدخل وتأخذ دالة الاستهلاك الشكل التالي⁽²⁾ :

$$C = a + bY$$

(1) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار زهران، ط1، عمان، 1999، ص.272.

(2) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص.55.

حيث :

C : الاستهلاك.

a : الاستهلاك التلقائي (الذاتي) وهذا يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل مساوياً للصفر.

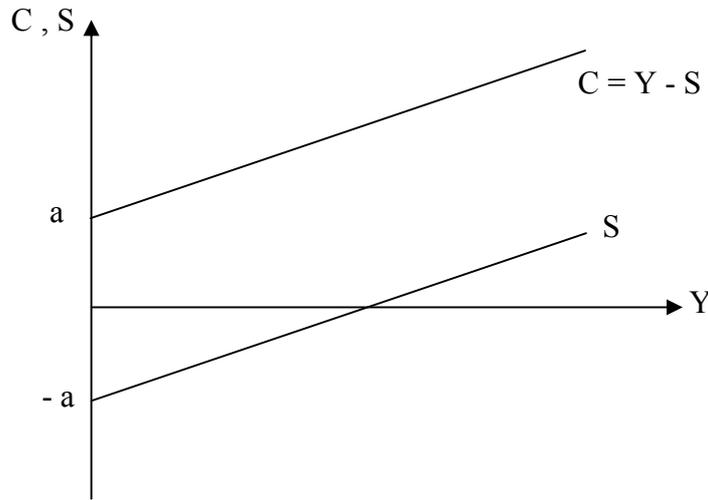
b : الميل الحدي للاستهلاك ويمثل قيمة التغير في الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل الوطني

بوحدة نقدية واحدة ($b = \Delta c / \Delta y$).

y : الدخل الوطني.

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانياً كالتالي :

الشكل رقم (6) : منحنى الاستهلاك



المصدر : محمد الشريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن

واللاتوازن- ، مرجع سابق, ص. 167.

2/ الاستثمار :

هو تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾, ويتحدد الاستثمار بعاملين هما : سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

(1) مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص. 115.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المرات التي يتضاعف فيها الزيادة في الاستثمار بناء على رد فعل الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي تدعى " المضاعف " والذي يساوي :

$$1$$

$$1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

تعتبر الكفاية الحدية لرأس المال حسب كينز عن معدل سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل.

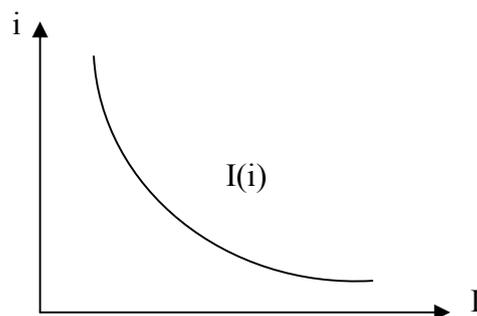
ويبين كينز أن اتخاذ قرار الاستثمار يعتمد على الموازنة بين سعر الفائدة في السوق النقدية أو المالية والكفاية الحدية لرأس المال, حيث يفضل الاستثمار عندما تكون الكفاية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة, ويحجم عنه في الحالة العكسية⁽¹⁾, وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على التوقعات المتعلقة بالإمكانات المستقبلية وبتجاهات النفقات والأسعار المستقبلية وظروف التقدم الفني والاختراع.

ب/ سعر الفائدة :

طبقاً لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة, فكلما كانت الرغبة في السيولة أو التفضيل النقدي للأفراد قوياً كلما كانت الفائدة التي يجب أن تدفع كي تغري الأفراد على التنازل عن النقود التي يحتفظون بها كبيرة والعكس إذا انخفض تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود, وقد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار, وبوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار, حيث انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع عائد الاستثمار مما يترتب عليه ارتفاع حجم الاستثمار والعكس صحيح؛ ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

$$I = f(i)$$

وتأخذ هذه العلاقة الشكل التالي :



الشكل رقم (7) : منحنى الاستثمار

(1) عمر صخري، مرجع سابق، ص.175.

Source : Eugene A- Diulio, Macroéconomie . Tradition par George Loudière, McGraw hill , Paris, 1993, p.61.

3/ توازن سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى " IS " :

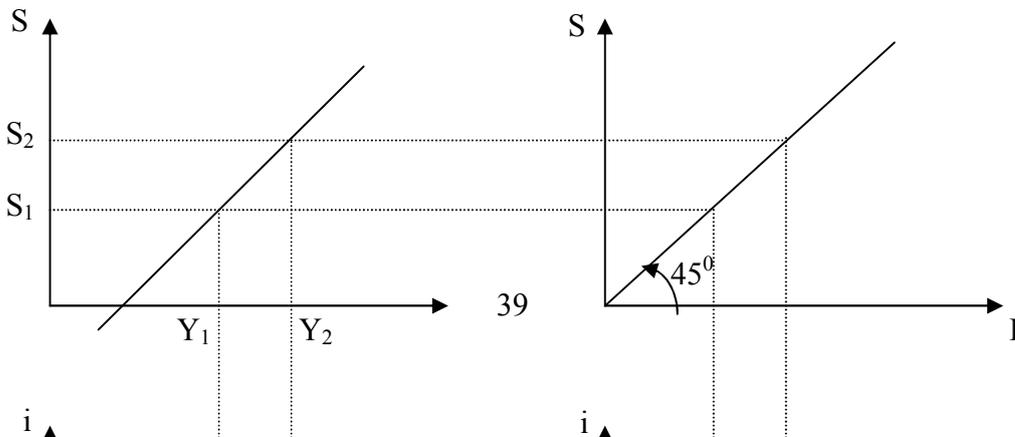
إن شرط التوازن في السوق السلعي (أو سوق الإنتاج) هو تساوي الادخار مع الاستثمار أي : $I(i) = S(y)$, وهذا ما جاء به أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة هانس عام 1949 لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل وسعر الفائدة وذلك من خلال منحنى " IS " , وهو يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل ومعدلات الفائدة والتي يتحقق عندها التساوي بين الادخار والاستثمار⁽¹⁾؛ ويمكن الحصول عليه بيانياً كما يلي :

(1) محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن- مرجع سابق، ص.223.

الشكل رقم (8) : اشتقاق منحنى " IS "

جزء (3) : منحنى الادخار

جزء (2) : تحديد S و I بالتساوي



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص. 309.

المطلب الثاني : عرض النقود والطلب عليها في التحليل الكينزي

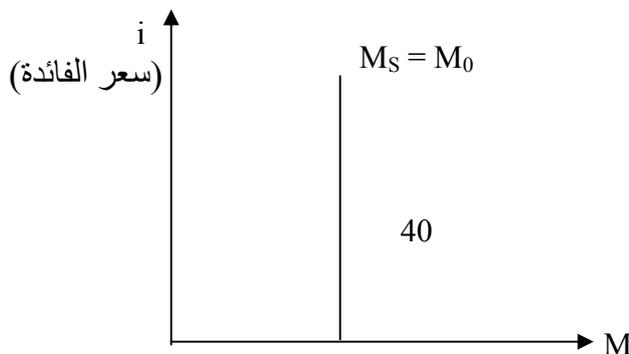
1/ عرض النقود :

يقصد بها كمية النقد المتداولة في الاقتصاد وهي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي وتلقى قبولاً عاماً من كافة أفرادها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية والقطع الجزئية) والنقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية (1).

(1) محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن- مرجع سابق، ص.231.

ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيراً خارجياً مستقلاً يتم تحديده من طرف السلطات النقدية، صيغته $M_0 = M_s$ وشكله كالتالي :

الشكل رقم (9) : عرض النقود في التحليل الكينزي



(كمية النقد)

المصدر : عمر صخري, مرجع سابق , ص..211

2/ الطلب على النقود :

لقد تتلمذ كينز على يد أستاذه ألفرد مارشال, وعلى هذا يعتبر من غير المدهش أن تعتمد نظرية كينز للطلب على النقود على صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الجاهزة إلا أنه قام بتطويرها لتشمل متغيرات أخرى, فالطلب على النقود في النظرية الكينزية هو الرغبة في السيولة وتفضيلها ويطلب لأغراض ثلاثة هي : المعاملات والاحتياط والمضاربة.

ا/ دافع المعاملات :

يتمثل في احتفاظ الأفراد بجزء من نقودهم في شكل سائل أو أصول مرتفعة السيولة لمواجهة الحاجيات اليومية وبالنسبة للمشروعات لمواجهة نفقات الإنتاج الجارية كسواء المواد الأولية وتسديد الأجور, وتنشأ الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية سائلة عن سبب وجود فترة فاصلة بين استلام الدخل وعمليات إنفاقه, والطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل صيغتها:

$$M_T = L_T(y)$$

ب/ دافع الاحتياط :

يعني أن النقود تطلب لغرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد ولمواجهة التغيرات في برامج المشتريات بالنسبة للمشروعات, وهذا الطلب هو أيضاً دالة طردية في الدخل أي:

$$M_p = L_p(y)$$

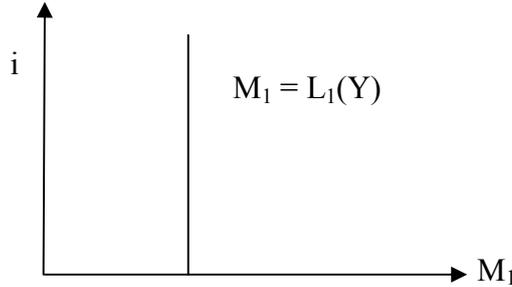
وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية دالة متزايدة في الدخل صيغتها :

$$M_1 = L_1(y)$$

حيث : $M_p + M_T = M_1$: وهي تمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط .

واعتبر كينز أن الطلب على النقد بدافع المعاملات والاحتياط كلاهما للمعاملات العاجلة والآجلة ولا يتعلقان بأسعار الفائدة، أي أن هذا الطلب عديم المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (10) : الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط.



المصدر : مصطفى رشيد شبيحة , مرجع سابق, ص.297.

ج/ دافع المضاربة :

هذا الطلب أغفله النظرية الكلاسيكية لاعتبارها أن المستهلك يتميز بالرشادة الاقتصادية ولا يعقل أن يجمد جزء من نقوده دون أن يستفيد من أسعار الفائدة، بينما كينز يعتبر أول من تطرق إلى هذا الدافع باعتبار النقود مخزناً للقيمة بحيث يجمد النقد ويكتنز ويعطل عن الاستثمار والإنفاق على أمل تحقيق أرباح كبيرة عن طريق الاستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية.

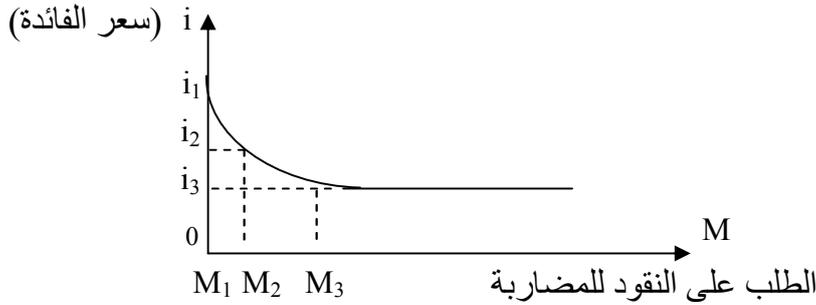
فالمضاربة تعني عملية شراء وبيع الأوراق من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على أرباح وتعتمد هذه الأخيرة على قدرة المضاربة على التنبؤ بأحوال البورصة (1)، فلو توقع المضارب ارتفاع في سعر الفائدة في المستقبل فإنه يؤجل شراءه للسندات ويحتفظ بنقوده سائلة أي يزيد تفضيله النقدي، وعندما تتحقق توقعاته أي تنخفض أسعار السندات يستطيع أن يشتري سندات بأسعار منخفضة ويحقق ربحاً عندما يبيعها بأسعار مرتفعة عند انخفاض سعر الفائدة (2)، فأسعار السندات تتغير في اتجاه معاكس لتغير أسعار الفائدة.

وبالتالي هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود بغرض المضاربة وسعر الفائدة، (شكل رقم

(11)) وتأخذ دالة هذا الطلب الصيغة التالية :

$$M_S = M_2 = L_2(i)$$

الشكل رقم (11) : منحى تفضيل السيولة



المصدر : مروان عطون , مرجع سابق , ص. 141.

- يتضح لنا من الشكل (11) أنه عند الحد الأقصى لسعر الفائدة i_1 تصل أسعار السندات في السوق إلى أدنى حد لها، وسيتوقع المضاربون أن تبدأ أسعار السندات بالإرتفاع مرة أخرى بمجرد حدوث إنخفاض في سعر الفائدة، لذلك فإنهم يقومون بشراء السندات لكي يحققوا

(1) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي- . مرجع سابق، ص.251.

(2) صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص.206.

أرباحاً كبيرة عند بيعها في حال ارتفاع أسعارها، وبذلك لن يحتفظ الافراد بكميات كبيرة من النقود، وعندما يرتفع سعر الفائدة أكثر من i_1 , فإن الأعوان الاقتصاديين يستثمرون كل أموالهم في صورة سندات فيكون المنحنى غير مرن، معبراً عنه بخط عمودي منطبق على المحور الرأسي (io).

- وحسب تحليل كينز فإن تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثرواتهم بشكل نقدي سوف يزداد كلما انخفض سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 أي كلما ارتفعت أسعار السندات في السوق، وعلى هذا الأساس فإن

الطلب على النقود لغرض المضاربة يبدأ من الصفر حين يكون سعر الفائدة قد وصل إلى أقصاه i_1 ثم يزداد تدريجياً كلما انخفض سعر الفائدة وارتفعت الأسعار الجارية للسندات.

- يزداد تفضيل السيولة كلما اقترب سعر الفائدة من الحد الأدنى له أي i_1 , عند هذا الحد يصبح الطلب على النقود لغرض المضاربة لا نهائي المرونة, ولا تتناقص الدالة بعد هذا الحد من i ويرجع الفضل لكينز الذي أشار إلى وضع مصيدة السيولة في وقت الكساد حيث وصل المعدل الأدنى للفائدة بحوالي 2 % في تلك الفترة (الثلاثينات).

فلو أرادت السلطات النقدية اتباع سياسة نقدية معينة لانعاش الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الاستثمار فزادت في عرض النقود, فإن مصير هذه السياسة في التأثير على سعر الفائدة المنخفض هو الفشل لأن الأفراد يطلبون كل زيادة في كمية النقود للاحتفاظ بها في صورة سائلة, وهو ما يعبر عنه بالقول " السقوط في مصيدة السيولة " (1).

* الطلب الكلي على النقود عند كينز :

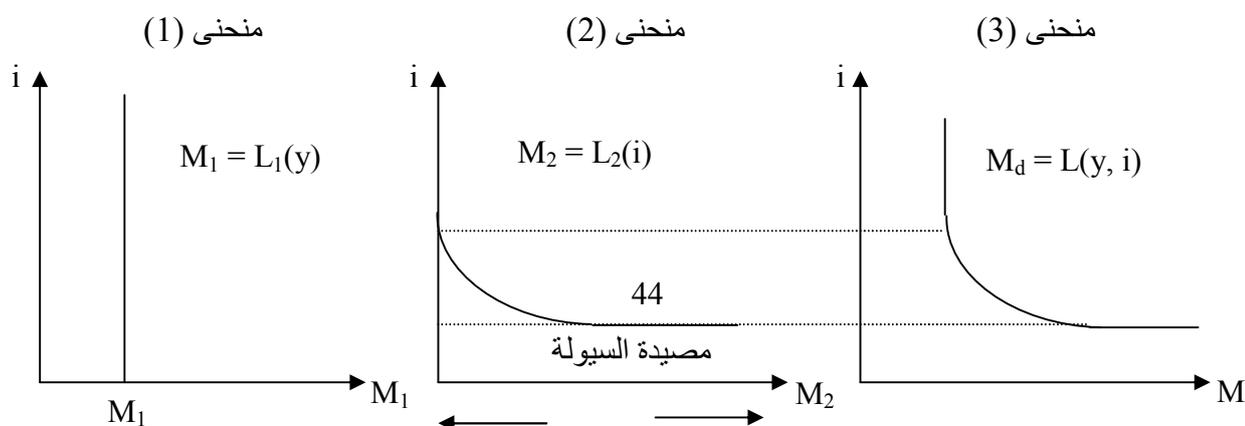
يشمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المضاربة وبدافع المعاملات والاحتياط وعليه يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي بجمع دالتي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ودالة الطلب على النقود بدافع المضاربة ويطلق عليها دالة التفضيل النقدي وصيغتها :

(1) سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي. الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1988، ص.104.

$$M_d = L(Y, i) = L_1(Y) + L_2(i)$$

ويمكن تمثيلها بيانياً كالتالي :

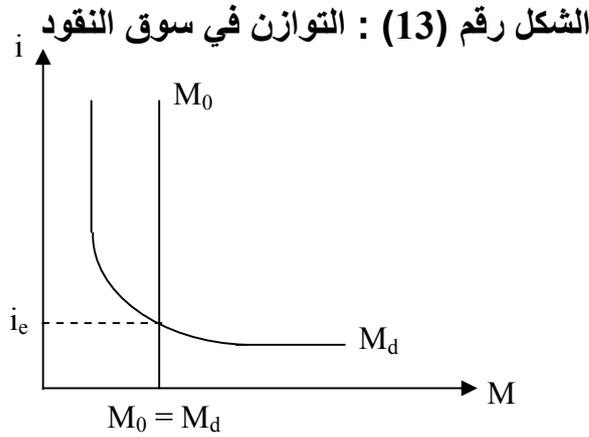
الشكل رقم (12) : الطلب الكلي على النقود عند كينز.



المصدر : نفس المرجع، ص. 107 .

3/ توازن سوق النقد واشتقاق منحنى " LM " :

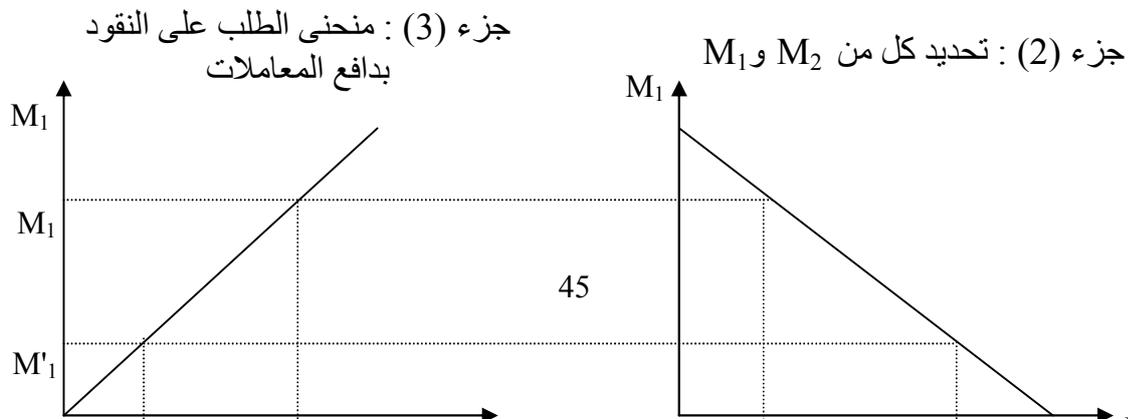
يتم التوازن النقدي عندما يتساوى الطلب على النقود بعرضه أي أن : $M_s = M_d$, بمعنى :
ويمكن التعبير عن هذا بالشكل التالي : $M_0 = L_1(Y) + L_2(i)$



المصدر : ضياء محيد الموسوي , النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي- مرجع سابق،
ص.269.

هذا التوازن في سوق النقود يعبر عنه بمنحنى " LM " والذي وضعه العالم هيكس سنة 1937 وهو عبارة عن التوليفات من سعر الفائدة (i) والدخل (Y) والتي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها, ويكون اشتقاقه بيانياً كما يلي :

الشكل رقم (14) : اشتقاق منحنى " LM "



جزء (1) : منحني الطلب على النقود
بدافع المضاربة

المصدر : عمر صخري , مرجع سابق , ص. 242.

يتحدد حجم النقد المطلوب للمضاربة عند مستوى معين من سعر الفائدة في الجزء (1) من الشكل البياني (14), فإن ما تبقى من عرض النقود سيذهب إلى المعاملات والاحتياط كما هو موضح في الجزء (2). وإذا ما تم تحديد حجم الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط يتحدد الدخل الوطني المناظر لذلك الحجم من النقد كما هو موضح في الجزء (3), وبالتالي يتعين لدينا مستوى من الدخل وسعر الفائدة يحددان نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على النقد (شكل (14), جزء (4)),

وهكذا نحصل على نقاط توازن أخرى عند مستويات جديدة من الدخل ومعدل الفائدة, تشكل هذه النقاط ما يسمى بمنحني التوازن النقدي LM.

المطلب الثالث : فعالية السياسة النقدية في التحليل الكينزي وفقاً لنموذج " IS - LM "

1/ نموذج " IS - LM " :

إن نظرية كينز كانت تدور في حلقة مفرغة, بحيث لتحديد سعر الفائدة يجب معرفة مستوى الدخل, وتحديد مستوى الدخل لا بد من معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة, ولتجاوز هذه القصور نلجأ إلى استخدام نموذج " IS - LM " الذي يوضح التوازن العام ويسمح بتبيان

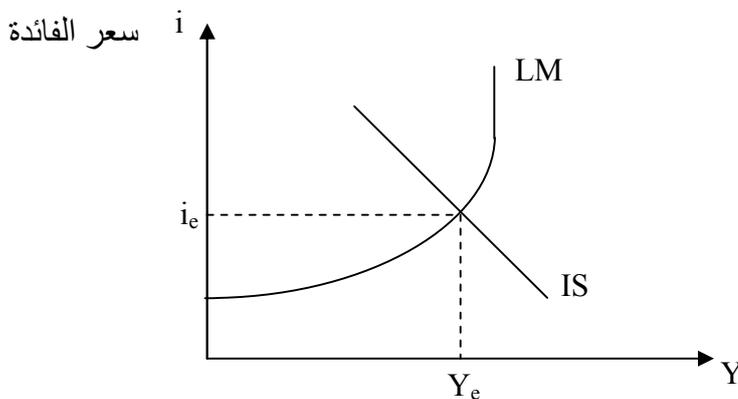
أهمية السياسة النقدية والمالية, ويطلق على هذا النوع من تحليل التوازن العام بتحليل " هيكس - هانس " أو النظرية الكينزية الجديدة (1).

إن ما فعلته النظرية الكينزية الجديدة هو محاولة تحديد المستوى التوازني لكل من الدخل وسعر الفائدة في آن واحد عن طريق ربطها بدالتي الاستثمار والادخار ويعكسهما منحنى IS, ودالتي الطلب النقدي والعرض النقدي ويعكسهما منحنى LM, وبجمع هذين المنحنيين في شكل واحد يمكن تحديد الدخل وسعر الفائدة تحديداً أنياً في مستوى التوازن (2), والشكل التالي يبين التوازن الآني بين سوق السلع والخدمات (منحنى IS) وسوق النقد (منحنى LM).

(1) ويطلق عليها "النظرية الحديثة للفائدة"، وتأخذ بالاعتبار العوامل المحددة لكل من سعر الفائدة ومستوى الدخل في آن واحد، وقد كان الاقتصادي الإنجليزي هيكس أول من حاول ذلك في مقاله نشره عام 1937 تحت عنوان " السيد كينز والكلاسيك"، بحيث أعاد النظر في كل من النظرية الكلاسيكية و نظرية كينز في الفائدة.

(2) عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص.ص. 351. 352.

الشكل رقم (15) : منحنى " هيكس - هانس "



Source : David Begg , et al , Macroéconomie .Edition Internationale,

2/ أثر السياسة النقدية على انتقال منحنى LM :

قبل التعرض لدراسة أثر السياسة النقدية على التوازن الآني لسوقي السلع والخدمات والنقد معاً يجب أولاً التعرف على مرونة كل من IS و LM

• مرونة منحنى IS :

إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى IS غير أن تأثير الاستثمار في الدخل الوطني أكبر بكثير من تأثير الادخار في الدخل الوطني, لذا فإن المحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة وعليه فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار.

• مرونة منحنى LM :

تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى ويمكن استخراج ثلاثة مجالات حسب الشكل (16) :

أ/ المجال الكينزي :

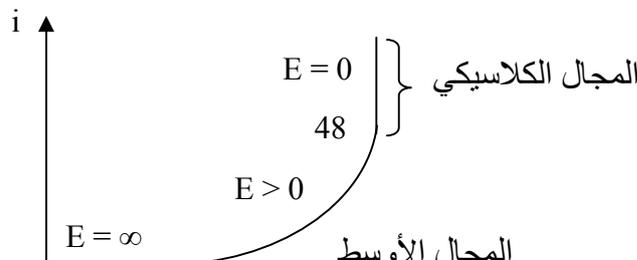
وعنده يكون المنحنى أفقي وفيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة وهو يمثل مصيدة السيولة الكينزية وهذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات ويؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لا نهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة.

ب/ المجال الكلاسيكي :

وعنده يكون المنحنى خطأً عمودياً وتؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر و ينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة, وبالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات والاحتياط.

ج/ المجال الأوسط :

وهو ما تبقى من المنحنى وبالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة والشكل التالي يوضح ذلك :

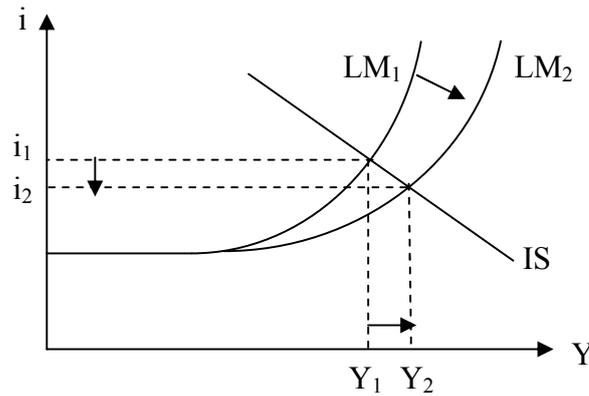
الشكل رقم (16) : مرونة منحنى LM

(E) تمثل المرونة

المصدر : عمر صخري, مرجع سابق, ص. 262.

وتؤثر السياسة النقدية على انتقال منحنى LM من خلال التأثير على العرض النقدي فعندما تعمد السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية, يزداد العرض النقدي مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين فينخفض معدل الفائدة وهذا ما يشجع الاستثمار ومنه يزداد الدخل الحقيقي (وجوب ارتباط بين السوقين الحقيقي والنقدي), (الشكل (17)).

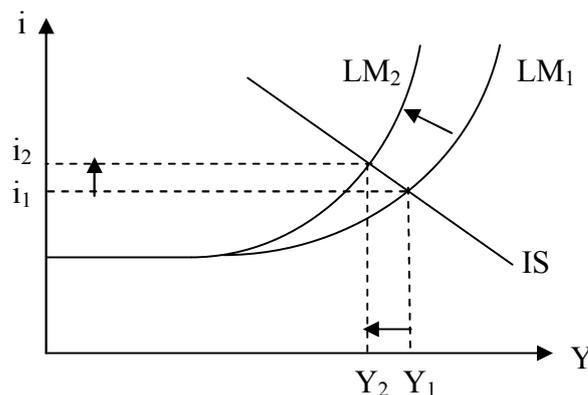
الشكل رقم (17) : انتقال منحنى LM إلى اليمين



Source: Eugene A- Diulio , Macroéconomie. Op.cit, p.113.

أما في حالة نقص العرض النقدي (سياسة نقدية تقييدية) فإن منحنى LM ينتقل إلى اليسار, فترتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل , (الشكل (18)).

الشكل رقم (18) : انتقال منحنى LM إلى اليسار



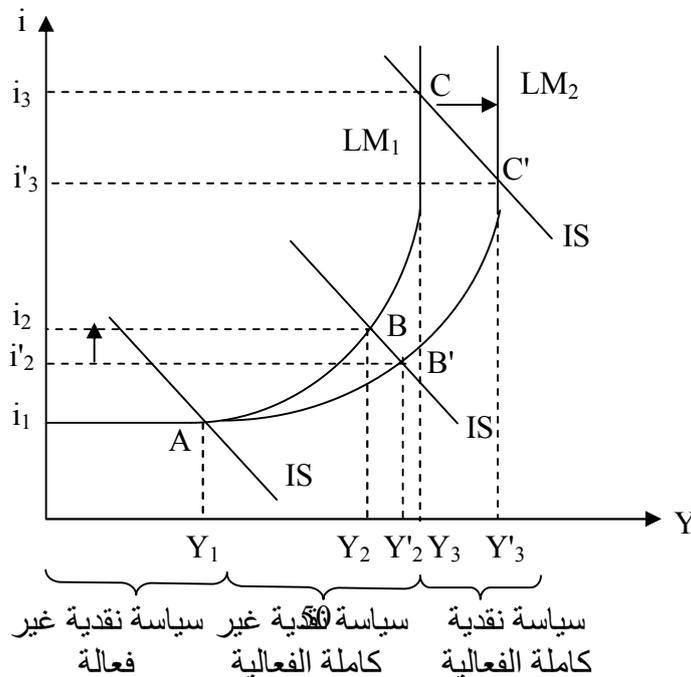
المصدر : من استنتاج الطالبه بناءً على الشكل (17).

3/ فعالية السياسة النقدية وفقاً لنموذج " IS - LM " :

تعتمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي إما بطريق مباشر عن طريق التحكم في الإصدار النقدي الجديد وإما بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في حجم النقود وفرص الائتمان التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني, وتكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية وهي في الحالتين تمارس أثرها من خلال انتقال منحنى LM إلى ناحية اليمين أو اليسار, كما رأينا سابقاً.

ففي حالة انكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية, تتوقف فعاليتها على المنطقة التي يتقاطع فيها منحنى IS مع LM وهي ثلاثة, كما يوضحها الشكل (19).

الشكل رقم (19) : فعالية السياسة النقدية وفقاً لنموذج " IS - LM "



المصدر : عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، مرجع سابق، ص. 365 .

- بافتراض أننا في حالة التشغيل الكامل، فإذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن نقطة التوازن عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية تتغير من C إلى C' ، فينخفض سعر الفائدة من i_3 إلى i'_3 ويرتفع الدخل من Y_3 إلى Y'_3 ، لأنه لا يوجد طلب على النقود بدافع المضاربة في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي فأي زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بالكامل بدافع المعاملات، وبافتراضنا وجود فجوة انكماشية (حالة التشغيل الناقص)، فإن هذا سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل (بصفة مباشرة)، كما يزيد الاستثمار بسبب انخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة العرض النقدي، ومنه يتضاعف الدخل (بصفة غير مباشرة)، وعليه فإن السياسة النقدية تكون كاملة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية.
- بينما إذا حدث التوازن في المنطقة الوسطى عند B فإن هذا التوازن ينتقل إلى النقطة B' بفعل انتقال منحنى LM إلى اليمين، وينخفض سعر الفائدة من i_2 إلى i'_2 ويزيد الدخل من Y_2 إلى Y'_2 لكن بمقدار أقل من زيادته في المنطقة الكلاسيكية لان جزءاً من الزيادة في العرض النقدي تذهب إلى دافع المضاربة بسبب انخفاض سعر الفائدة، كما أن الأثر المالي للسياسة النقدية سيكون أقل أيضاً، لأن سعر الفائدة ينخفض بمقدار أقل، من انخفاضه في المنطقة الكلاسيكية، وبالتالي يحفز الاستثمار بصفة أقل، فيزيد الدخل بصفة أقل أيضاً، وهكذا يمكن القول أن السياسة النقدية في المنطقة الوسطى تكون فعاليتها جزئية أي غير كاملة.
- أما إذا تحقق التوازن في المنطقة الكينزية البحتة (مصيدة السيولة) كما هو واضح من النقطة A التي تحدد مستوى الدخل Y_1 ومستوى الفائدة i_1 ، فإن أية زيادة في العرض النقدي سوف تمتص بكاملها بدافع المضاربة حيث يكون منحنى تفضيل السيولة في هذه المنطقة لا نهائي المرونة، ولا يتغير سعر الفائدة ولا الدخل وهذا يعني أنه ليس هناك أثراً مباشراً للسياسة النقدية ولا أثر غير مباشراً (الأثر المالي) لها، وهنا تكون السياسة النقدية في منطقة مصيدة السيولة عديمة الفعالية.

فالساسة النقدية في الفكر الكينزي يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي، إلا أن التحليل الكينزي يفضل انتهاج السياسة المالية التي يرى أن أدواتها أكثر فعالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يقترح سياسة نقدية مصاحبة فقط لتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الأنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار⁽¹⁾.

وخلاصة القول هنا أن نموذج "IS - LM" يسمح لنا بتفسير انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي عند الكينزيين، ويحدد مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في مختلف الظروف الاقتصادية، كما يعتبر الفكر الكينزي أن سعر الفائدة هو نقطة الربط بين القطاع الحقيقي والنقدي وبالتالي القضاء على التحليل المزدوج عند الكلاسيك.

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.440.

المبحث الثالث : السياسة النقدية والتحليل النقدي

ظهر التيار النقدي في الخمسينيات، وبرزت أعمال النقديين وعلى رأسهم " ملتون فريدمان"⁽¹⁾ في نهاية الستينات وبداية السبعينات، فلقد أعادوا صياغة النظرية الكمية التقليدية للنقود في صورة حديثة أطلقها عليها " النظرية الكمية الجديدة " والتي ظهرت بعد عجز الفكر الكينزي على معالجة أزمة الركود التضخمي.

ويرى فريدمان في تحليله النقدي أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار، كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة، ويرى أيضاً أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة⁽²⁾، وبذلك يتبنى النقديون مقاييس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.

وينطلق هذا الفكر الحديث من :

- الإيمان بدور الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وحصر دور النشاط الحكومي؛

- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود؛
- التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي؛
- وجود معدل بطالة طبيعي؛
- السبب الرئيسي للتضخم هو معدل التوسع النقدي الكبير مقارنة بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد؛
- النقود تمارس أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير؛

(1) اقتصادي أمريكي معاصر وأستاذ في جامعة شيكاغو، ويعتبر بحثه القيم "انبعاث النظرية الكمية للنقود" الذي نشره عام 1956 من أهم التعديلات التي تم إدخالها على النظرية الكمية للنقود، ومن كتاباته المشهورة: نظرية الدخل الدائم، ولقد نال جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 تكريماً على بحوث ثلاثة هي: العلاقة بين الاستهلاك والدخل، والنظرية النقدية والتاريخ، والبرهان على صعوبة الوصول إلى تحقيق سياسة مستقرة.

(2) أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص.217.

- أحسن سياسة اقتصادية تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم.

المطلب الأول : عرض النقود والطلب عليها في التحليل النقدي

1/ عرض النقود :

يعتبر فريدمان أن عرض النقود ليس له أي أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي و إنما له أثر فقط على مستوى الأسعار , بينما في المدى القصير يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل.

حسب فريدمان فإن عرض النقود متغير خارجي مستقلاً عن الطلب عليه, وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة, فالبنك المركزي الذي يتحكم كلياً في عرض النقود هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية خاصة بتدخله في السوق النقدية وتأثيره بمعدلات الاحتياطي الإجباري, وليكون ذلك التدخل فعالاً لا بد أن يكون عرض النقود متغيراً مستقلاً عن الطلب على النقود أي أنه لا يتأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين.

2/ الطلب على النقود :

يخضع الطلب على النقود لدالة مستقرة في الأجل الطويل لأنه يرتبط بالثروة ويعبر عن هذه الخاصية بفضل الدخل الدائم⁽¹⁾ والذي يتحدد بعدة عوامل منها : المهنة, المهارة الشخصية, توقعات المستقبل, كما أنه يرتبط بالثروة من خلال سعر الفائدة وفقاً للعلاقة التالية⁽²⁾ :

$$W = Y/i$$

حيث :

W : الثروة , i : سعر الفائدة , Y : الدخل الدائم.

/ المتغيرات التي يخضع لها الطلب على النقود وفقاً لفريدمان :

يخضع الطلب على النقود وفقاً لفريدمان للمتغيرات التالية :

(1) الدخل الدائم = الدخل الجاري مضاف إليه التوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل

(2) أحمد زهير شامية ، مرجع سابق، ص.220.

• الثروة الكلية :

والتي يمكن أن تحوزها الوحدات الاقتصادية وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود وتشمل جميع العناصر البشرية وغير البشرية, ولقد ميز فريدمان بين خمسة أشكال من الأصول المكونة للثروة وهي : النقود والأصول النقدية (السندات) والأصول المالية (الأسهم) والأصول الطبيعية (رأس المال العيني) ورأس المال البشري ويرتبط الطلب على النقود بتوزيع الثروة على أشكالها هذه وفقاً للعائد المحقق من كل نوع من هذه الأصول والمفاضلة بينها⁽¹⁾.

• العوائد والأثمان :

والتي تدرها الأشكال المختلفة للثروة، فبالنسبة للنقود فهي تعطي عائداً غير نقدياً يتمثل في الراحة والسهولة و الأمان, وتحقق عائداً نقدياً عندما تودع لدى البنوك, أما العائد الذي تعطيه السندات ويتمثل في الفائدة الثابتة كنسبة من قيمتها الاسمية ويتوقف مقدار هذا العائد على المستوى العام للأسعار ومعدل التغيير في سعر الفائدة , في حين تحدد عائدات الأسهم على أساس الأرباح الموزعة ومعدل تغييرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغيير قيمتها خلال الزمن, أما الأصول الطبيعية فهي الأصول الإنتاجية المادية, مثل الآلات والمعدات وهي تحقق عائداً يتوقف على المستوى العام للأسعار, ومعدل تقلباته والاستهلاكات التي تصيب هذه الأصول الإنتاجية, وأخيراً بالنسبة لرأس المال البشري والذي يتمثل أساساً في عنصر العمل وقدرته الإنتاجية, ومن الصعب تحديد العائد من رأس المال

البشري, لذا فقد أدخله فريدمان في التحليل الخاص بالطلب على النقود عن طريق علاقات نسبية بين رأس المال البشري و رأس المال المادي.

• أدواق وترتيب الافضليات لدى الحائزين على الثروة :

لقد أخذ فريدمان بعين الاعتبار الجانب الكيفي للثروة, حيث يرى بأن الفرد لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعاً لعوائدها فقط بل يحكمه أيضاً في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأدواق وبترتيب الافضليات.

(1) سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص.182.

ب/ دالة الطلب على النقود :

يعتبر الطلب الحقيقي على السيولة دالة في الثروة الحقيقية أي في عوائد الأصول النقدية والمالية والطبيعية وكذلك الموارد البشرية وتفضيلات الأعوان الاقتصاديين وأدواقهم (1) ، وعليه تأخذ دالة الطلب على النقود عند فريدمان شكل دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين Y و P كالتالي (2) :

$$M = f(Y, P, r_b, r_a, 1/p, \partial p/\partial t, h, U)$$

حيث أن :

M : هي الطلب على النقود؛

P : هو المستوى العام للأسعار ويعبر عن العائد الحقيقي للنقود, أو بشكل آخر عن نسبة مبادلة

النقود للسلع والخدمات لان الفائدة الفعلية للنقود هي توفير الراحة والأمن؛

r_b : عائد الأصول النقدية (السندات), ويتمثل في سعر الفائدة السنوي؛

r_a : عائد الأصول المالية (الأسهم), ويتمثل في الأرباح السنوية؛

Y : يعبر عن الدخل الدائم أو الثروة الحقيقية, كما يدعى أيضاً العائد الكلي على جميع أنواع

الثروة؛

U : يشير إلى المتغيرات التي تؤثر على التفضيلات الأفراد؛

h : مؤشر معين يمثل نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري, أو العلاقة بين الدخل الذي مصدره العمل والدخل الذي مصدره طبيعي, ويتم اللجوء إلى هذا نظراً لصعوبة تقدير عائد رأس المال الإنساني نقداً و بأسعار السوق؛

$1/p \cdot \partial p / \partial t$: عائد السلع المادية (أو رأس المال العيني), ويجسد عن طريق تحديد معادلات الاستهلاكات, أي تقدير أثمانها وتغيرات هذه الأثمان من خلال الزمن بالنسبة لمدة استخدامها, وهو معدل التضخم.

(1) مصطفى رشدي شيحة ، مرجع سابق، ص. 312.

(2) ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سابق، ص. 143.

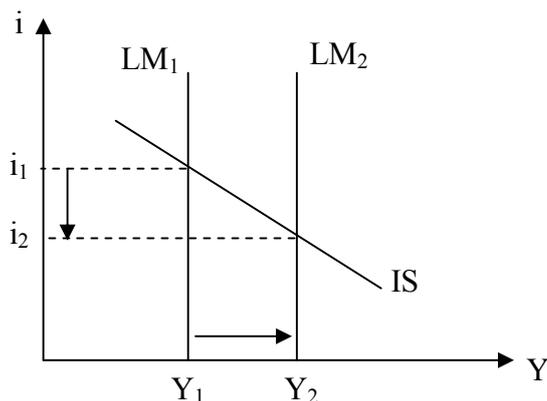
ويمكن استخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع, وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

وما يلاحظ أن الدخل الدائم الذي تكلم عنه فريدمان ما هو سوى العوائد التي تحققها الأصول المختلفة المكونة للثروة, وأغلب هذه العوائد تتوقف عن سعر الفائدة, لكن فريدمان يرى أن هذا الأخير لا يلعب الدور الأساسي في تحديد الطلب ولذلك يبعده من معادلة الطلب على النقود, من هنا نستنتج أن الطلب على النقود عند فريدمان ليس مرناً بالنسبة لسعر الفائدة عكس ما يراه كينز بينما يعتبر دالة في الدخل الدائم.

المطلب الثاني : تفسير النقديين لمنحنى " IS - LM "

يرى النقديون أن العلاقة مباشرة وقوية بين التغير في كمية النقود والإنتاج ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضاً في عرض النقود, ويستجيب الناس لهذه السياسة بزيادة إنفاقهم على السلع والخدمات ومن ثم يتزايد الطلب الكلي (شكل رقم (20)), أما السياسة النقدية الانكماشية فتؤدي إلى خلق فائض في الطلب على النقود مما يدفع الناس إلى خفض إنفاقهم على السلع والخدمات, وهذا يعني أن فعالية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة⁽¹⁾.

الشكل رقم (20) : انتقال منحنى LM في التحليل النقدي



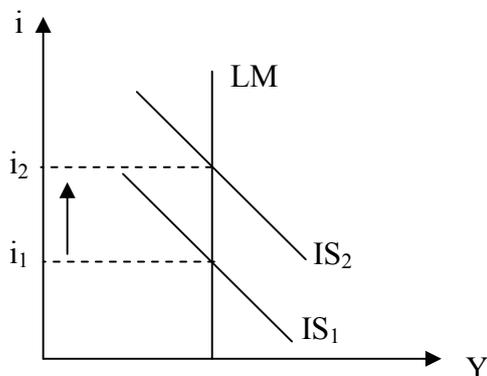
المصدر : ليلي لكحل, مرجع سابق, ص.83.

(1) عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود- رؤية إسلامية. النسر الذهبي، مصر، 1996، ص.407.

يبين الشكل رقم (20) أن منحنى LM عمودياً، فالنقدويون يرجعون ذلك إلى أنه عندما يتغير معدل الفائدة لا يتغير عرض النقود لأن الادخار لا يتأثر بدوافع المضاربة بل بدوافع المعاملات فقط والتي هي مستقلة عن معدل الفائدة.

كما أن الإنفاق الحكومي الذي يمول عن طريق الاقتراض أو الضرائب يؤدي إلى إقصاء الإنفاق الخاص بسرعة وبنفس القيمة، وهذا بسبب ارتفاع سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأرصة المتاحة للإقراض، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص وبالتالي لن يتأثر الدخل، (الشكل رقم (21)).

الشكل رقم (21) : انتقال منحنى IS في التحليل النقدي



المصدر : ليلي لكحل, مرجع سابق, ص.84.

وبهذا يرى النقديون أن السياسة المالية التوسعية التي لا يصاحبها تغير في عرض النقود، تؤدي إلى رفع سعر الفائدة ومن ثم تفرض قيوداً على الإنفاق الخاص⁽¹⁾، ومن ثم لا تحدث زيادة في الناتج القومي، أو قد تحدث زيادة قليلة في الفترة الطويلة، وبالتالي تعتبر هذه السياسة غير فعالة.

المطلب الثالث : مكانة السياسة النقدية في الفكر النقدي

يقول فريدمان أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي أو بعبارة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج⁽²⁾، ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة،

(1) عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، مرجع سابق، ص.413.

(2) سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص.194.

فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم، بعد زوال الخداع النقدي ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار (قطاع نقدي فقط) لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة تخفيض معدل البطالة لأن كل محاولة لذلك لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية، وإنما تؤدي فقط إلى زيادة معدل التضخم.

ودور السياسة النقدية عند فريدمان يتمثل في ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي، لذلك اقترح فريدمان تحديد معدل تغير للكتلة النقدية يكون بالتقريب مساوياً لمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها)، وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

وخلص القول، أن النقديين يؤمنون بأهمية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي، وبأن المتغير الحاسم لهذه السياسة هو كمية النقود، وبالتالي يقرون بفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمشكل الوحيد الذي يحد من فعاليتها يتمثل في وجود تأخر وتباطؤ⁽²⁾ في عمل السياسة النقدية مما يجعل من الممكن حدوث تأثير عكس الاتجاه المطلوب.

المبحث الرابع : السياسة النقدية وتحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة

المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC) La nouvelle école classique هي عبارة عن تيار جديد يستمد أصوله من التحليل الكينزي, ولقد جاءت هذه المدرسة بفكرة التوقعات العقلانية (Les anticipations rationnelles), التي تجعل من النقود وسيلة محايدة لا تؤثر لها

- (1) حسينة شملول، " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة بنك الجزائر- ". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص.62.
- (2) وهو نوعان: 1/ التباطؤ الزمني للتشخيص : وهو الوقت الذي يستغرق لتشخيص الوضع الاقتصادي قبل اتخاذ أي إجراء . 2/ التباطؤ الزمني للنتائج : وهو الوقت الذي يفصل بين اتخاذ إجراء ما وأثر هذا الإجراء على النشاط الاقتصادي.

على دائرة الاقتصاد الحقيقي في المدى القصيرة, كما أن هذا الفكر الجديد هو أول من أتى بتحليل مصداقية السياسة النقدية (1).

ومن أهم أفكارها ومبادئها نجد :

النقود محايدة, فالتغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد القومي؛

- العون الرشيد لا يستخدم المعلومات السابقة فحسب بل يعتمد على المعلومات الحالية لوضع توقعاته؛

- كما أخذ الكلاسيك الجدد في الحسبان الفرضيات النقدوية (الأسعار المرنة, البطالة الطبيعية)؛

- لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة (في حين يعتقد النقديون وجود تبادل ومفاضلة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير) (2)؛

- السياسة الاقتصادية لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكون غير فعالة, ففي ظل هذه التوقعات يمكن للأفراد توقع أثر تغيرات السياسة الاقتصادية وتكييف أفعالهم بشكل يلغي أية فعالية(3).

المطلب الأول : مصداقية السياسة النقدية

يقصد بها تلك العلاقة التي تكمن بين العملاء الاقتصاديين و السلطات النقدية، أي مدى التعاون بين العملاء و القائمون على هذه السياسة (4).

- (1) Françoise Renversez, Eléments d'analyse monétaire. Editions Dalloz, Paris, 1995, p.149.
- (2) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي- النظرية والسياسة - ترجمة ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص.339.
- (3) جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي- الاختيار العام والخاص - ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص.465.
- (4) Michel Dévoluy, Théorie Macroéconomique fondement et controverses. Masson Editeur, Paris, 1993, p.200.

فمن واجب السلطات النقدية أن توفر للعملاء معلومات واقعية على حالة الاقتصاد وخاصة المعلومات الخاصة بمعدل التضخم، وعليه فان مصداقية السياسة الاقتصادية تتوقف على شروط يمكن تلخيصها فيما يلي :

1/ الشروط التقنية : وهي درجة التقدم التكنولوجي، كأن ينصب الاهتمام على نوع من الإحصائيات المتوفرة لأصحاب القرار؛

2/ الشروط الإدارية : وتنتج عن قدرة أصحاب القرار على تشييد نظام قانوني في سياق اقتصادي معين؛

3/ الشروط الاستراتيجية : يتعلق الأمر بالترابط الحاصل بين ممارسات العملاء الاقتصاديين الخواص ومراكز القرار السياسي.

المطلب الثاني : نظرية التوقعات العقلانية

يرجع فضل صياغة مفهوم التوقعات العقلانية إلى الاقتصادي الأمريكي " جون موث" (J.Muth) سنة 1961، والذي قام بدراسة وتحليل السلوك العقلاني⁽¹⁾، كما طورها كل من لوكاس (Lucas)، سارجو (Sargent)، ولاس (wallace) عام 1972، ولقد تجاوزت نظرية التوقعات العقلانية، نظرية " التوقعات المرتبطة بالماضي " (Les anticipations adaptations) التي كان تصحيح أخطاء التوقع فيها تدريجياً نظراً لاعتماد العون الاقتصادي على معلومات سابقة، بينما ترى نظرية التوقعات العقلانية أن الأعوان يتوقعون بصفة صحيحة كل التغيرات وكل آثار قرارات السياسة الاقتصادية، حيث يدمجون في توقعاتهم الخاصة بالتضخم مثلاً تصرفات السلطات السياسية، ولقد

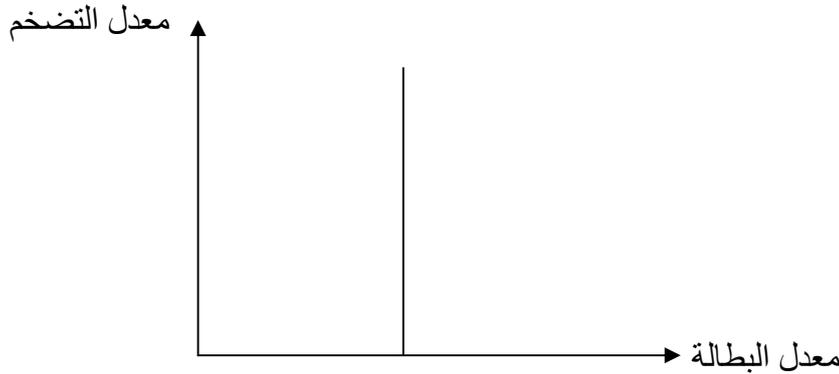
برهنت نظرية التوقعات العقلانية عن قصور نظرية " التوقعات المرتبطة بالماضي ", فهي تمكن من الحصول على معدلات تضخم صحيحة بسبب توفر الأعوان على كل المعلومات السابقة والمعلومات الحالية الخاصة والمتعلقة بالاقتصاد وبهيكله, وتنص النظرية على أن السعر المتوقع لأية فترة هو عبارة عن توقع للسعر معتمداً على كل المعلومات الموجودة والمتوفرة عند التوقع, والفرق بين مستوى الأسعار الحقيقي (أو الفعلي) ومستوى الأسعار المتوقع هو الخطأ العشوائي الذي يكون توقعه المتوسط معدوماً (2).

(1) Françoise Renversez , Op.cit,p.150.

(2) حسينة شملول، مرجع سابق، ص.64.

ترى نظرية التوقعات العقلانية أنه لا يوجد تبادل بين التضخم والبطالة حتى في الفترة القصيرة, وبهذا يكون منحنى فليبس عمودياً (رأسياً) في الفترة القصيرة والطويلة, (شكل رقم (22)), ومنه توصلت إلى نتيجة جذرية تتمثل في أن سياستي التعديل الظرفي النقدية والمالية ليستا كاملتي الفعالية.

شكل رقم (22) : منحنى فليبس عند الكلاسيك الجدد



المصدر : فريد بن طالبي, "السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية – دراسة حالة الجزائر-". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص.39 .

ويؤكد الكلاسيك الجدد على عدم وجود مفاضلة بين التضخم والبطالة حجتهم في ذلك أنه: بافتراض تطبيق السياسة النقدية توسعية بزيادة عرض النقود التي تشير إلى معدل تضخم مرتفع, ووفقاً لنظرية التوقعات العقلانية فإن الأفراد يتخذون خطوات فورية للتكيف مع الإستراتيجية, فالأجور والأسعار تزداد تاركةً الأجور الحقيقية, وبالتالي معدل البطالة لن يتغير بالرغم من زيادة معدل التضخم(1).

ويعتبر الكلاسيك الجدد أن المفاضلة بين البطالة والتضخم هي سوء فهم أو خلط بين مفهوم الأسعار النسبية والمستوى العام للأسعار، فالأسعار النسبية هي التي تؤثر على الدخل والتوظيف، فعند زيادة العرض النقدي مثلاً بمقدار معين يرتفع الأسعار أكبر، ويبرر الأفراد ذلك إلى حدوث خطأ في توقع معدل نمو النقود أو حدوث تغير في الطلب في السوق يؤدي إلى زيادة الأسعار النسبية.

(1) مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص. 339.

المطلب الثالث : السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد

يمكن تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة في تقليص إمكانية تأثير السياسة النقدية، فهذه الأخيرة لا تؤثر إلا على المستوى العام للأسعار (حيادية النقود) وليس لها أي تأثير على الدخل والتوظيف إلا في حالة تضخم مفاجئ، فوفقاً لنظرية التوقعات العقلانية يمكن لسياسة التخفيض من حدة التضخم أن تتم بسرعة ودون تكاليف شرط أن يثق الأعوان الاقتصاديون في نجاعتها؛ إذا توقع الأعوان لجوء السلطات النقدية إلى سياسة إنعاش في حالة كساد فانهم يتوقعون نتائج ذلك على المستوى العام للأسعار (تضخم) أي بسبب نمو الكتلة النقدية، لذلك تقوم المؤسسات بتأجيل زيادة الإنتاج ويسرع الأفراد في مشترياتهم ويطلب العمال رفع أجورهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية وتؤدي زيادة الأجور إلى زيادة البطالة، فإذا قامت السلطات النقدية بالجوء إلى سياسة توسع نقدي للقضاء على البطالة فإنها تؤدي إلى تعميم ظاهرة التضخم⁽¹⁾.

وينص اقتراح " Sargent - Lucas " وهما من أبرز أقطاب المدرسة الكلاسيكية الجديدة على أن : أية سياسة حكومية للاستقرار يتم تقديرها مسبقاً تقديراً كاملاً، ليس فيها أي أثر نافع على مستوى التشغيل والإنتاج، وعليه فإن السياسات الاقتصادية يجب أن تكون ثابتة وتتخذ وجهة يعرفها الجميع⁽²⁾.

وبصفة عامة يوصى كل من Lucas و Sargent بإتباع سياسة نقدية مع تبني قاعدة إصدار محكمة للكتلة النقدية لتفادي كل تغير عشوائي لهذه الأخيرة، أي أن الأثر النقدي ينحصر في المحافظة على استقرار الأسعار.

فنظريات التوقعات العقلانية تجعل السياسة النقدية وحتى الميزانية غير فعالة لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل نظراً لعقلانية توقعات الأعوان اعتماداً على المعلومات كلها السابقة و الحالية.

(1) حسينة شملول، مرجع سابق، ص.65.

(2) ليلي لكحل، مرجع سابق، ص.88.

خلاصة الفصل :

تعكس النظريات الاقتصادية المختلفة، التطورات التي حدثت في الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، لذلك فإنها لا تمثل مجرد اتجاهات فكرية، وإنما هي محاولات نظرية لتفسير الأحداث الاقتصادية والأزمات التي واجهتها تلك الاقتصاديات، ومعالجتها لتلك الأزمات والمشاكل في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فقط، التي لها خصائص معينة تختلف كثيراً عن الدول النامية، وهذا ما يجعل من أثر العلاج ضعيف على هذه المجتمعات المتخلفة.

كما أن المدارس الاقتصادية اختلفت في تحديد درجة فعالية السياسة النقدية حسب ظروف كل واحدة إلا أن النتيجة الأخيرة المتوصل إليها هي دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ككل، ولتطبيق هذه السياسة وضمان نجاحها لا بد من تحديد أهداف لها أولاً ووسائل تسهل تأثيرها في ظروف معينة.